دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2000- 2008

سهام كامل محمد

جامعة بغداد

مركز بحوث السوق وحماية المستهلك

الخلاصة

عانى الاقتصاد العراقي مدة طويلة من أستمرار الزيادات في المستوى العام للأسعار إذ غطت هذه الزيادات المستمرة معظم أنواع السلع والخدمات وتركت أثارها السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي. وقد اعتمد البحث الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (بأساس عام 2000) بوصفها أحدى أهم الأدوات الإحصائية المستعملة لقياس التضخم.

تميزت مدة البحث (2000-2008) بالزيادات الكبيرة التي شهدتها بعض أسعار المجاميع السلعية الرئيسة الداخلة في احتساب الرقم القياسي لعام 2008 وأبرزها مادة الوقود إذ بلغت (2509.9%) والإيجار (1665.3%) والنقل (554.2%) لتشكل مساهمة في التضخم بنسبة (12.7%) و (46.2%) و (6.6%) على التوالي. وقد خلص البحث الى جملة من الاستنتاجات أوضحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أستمرار ارتفاع الأسعار على ذوي الدخل الثابت والمحدود.

المقدمة

تعد الأسعار أهم المؤشرات التي يمكن الركون إليها في متابعة وتحليل المتغيرات الاقتصادية لدى متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على حد سواء، باعتبار ان عدم استقرارها يعطي موشراً سلبياً عن حالة الاقتصاد الوطني للبلد المعني فضلاً عن كون متابعة حركتها وتشخيص حالات عدم الاستقرار والاحتكار يبعد الاقتصاد القومي عن التعرض للازمات الاقتصادية التي قد تلحق الضرر بسير النمو الاقتصادي عموماً.

لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينات ولحد ألان موجة تضخمية حادة ومستمرة وقد تعمقت بعد عام 1990 الأمر الذي تبلور في اندفاع أسعار كثير من السلع والخدمات نحو الزيادة

المستمرة وعدم الاستقرار حتى بات القول بان التضخم قد غدا ألان مناخاً عاماً تتحرك فيه مختلف الوحدات الاقتصادية والاجتماعية، حيث اخذ ينظر إلى ارتفاع الأسعار احد العوامل الرئيسة التي تحكم القرارات الاستهلاكية والادخاريةٍ والإنتاجية والاستثمارية لهذه الوحدات.

يقصد بالتضخم حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار(8)، وهو ليس بحالة جديدة على الاقتصاد العراقي وتعود استمرار هذه الظاهرة لعوامل عديدة منها عوامل أو أسباب داخلية كالاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والعامل الثاني هي عوامل خارجية التضخم المستورد وقد انعكست أثار هذه الظاهرة على وضع الميزانية العامة للحكومة والتي عاشت في عجز دائم طوال السنوات الماضية (4).

يلجأ العديد من الباحثين والاقتصاديين إلى قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات يأتي في مقدمتها الأرقام القياسية Index numbers ومن خلال الاستعانة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والذي يستخدم بشكل واسع لقياس المستوى العام للأسعار، وكذلك معدل التضخم لمدة زمنية محدودة وانه يقيس أسعار السلع والخدمات التي تحتويها سلة العائلة أو المستهلك، والتي تشكل الجزء الأكبر من حجم الإنفاق الكلي للعائلة أو المستهلك العراقي (2).

إن معظم هذه السلع يتم الحصول عليها من الأسواق المحلية وهي بالتالي تعبر عن الأسعار السائدة أو المعلنة في هذه الأسواق.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات، أثرت بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة 2000–2008 واعتبار أسعار سنة 2000 هي الأساس لكل السلع الاستهلاكية، كذلك يهدف البحث إلى الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن استمرار ارتفاع الأسعار.

فرضية البحث

ان الارتفاع الذي شهدته الارقام القياسية لأسعار السلع والخدمات في العراق، لاسيما بعد عام 2003 كان نتيجة لمتغيرات اقتصادية وسياسية كبيرة.

أسلوب البحث

استخدم في البحث الأسلوب الرياضي البسيط لاستخراج نسب التغير ونسب المساهمة في التضخم لكل السلع الأساسية من عام 2000 ولغاية عام 2008.

أسباب التضخم في الاقتصاد العراقي:

يعاني الاقتصاد العراقي من استمرار حالة التضخم وهي انعكاس لعوامل داخلية وخارجية عملت مشتركة على تعميق هذه المشكلة، أهمها:

1. لا يزال يعاني اقتصاد البلد من مشكلة وجود فائض في المعروض النقدي الذي تولد نتيجة لقصور السياسات النقدية والمالية المعتمدة سابقاً، وقد اسهم ذلك في بقاء واستمرار ظاهرة التضخم (7).
2. عوامل الضغط التضخمي الناشئة عن ارتفاع التكاليف بما فيها الأجور فعلى الرغم من الثبات النسبي لأسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار فقد مارست عوامل أخرى دورها في الضغط على الأسعار باتجاه رفعها وفي مقدمة هذه العوامل كلف المستلزمات السلعية والخدمية الداخلة في استيراد أو تصنيع المواد المعروضة في السوق المحلية، فضلاً عن صعوبات الحصول عليها بسبب الأوضاع الأمنية وتعرضها للسرقة والتدمير والحرق وغيرها مما يساهم في عدم الاستقرار ويتعمق تأثيرها ارتفاع معدل التكاليف في متوسطها عن متوسط معدل الإنتاجية الذي يكون نتاجاً لعدم الفاعلية والكفاءة في توزيع المواد وهذا بدوره ناتج عن وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني أوجده الجمود وعدم المرونة في الجهاز الإنتاجي (3).
3. الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتضم مجموعة من العوامل أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في شيوع واستمرار التضخم في السوق العراقية ولفترة طويلة من الزمن وفي مقدمة هذه العوامل:

أ- أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده المطلق على عوائد تصدير النفط الخام وارتفاع معدل نمو القطاعات الخدمية عن معدل نمو القطاعات السلعية وهو احد أهم أسباب الاختلالات الهيكلية والنقدية في الاقتصاد العراقي، هذه الاختلالات يمكن تلمسها من خلال بنية العرض الكلي من جانب وتطور مكونات الطلب الكلي من جانب آخر، حتى يمكننا القول بان التضخم الذي يفسر بأنه ناتج عن فائض في الطلب هو حقيقة الأمر (تراجع وقصور في العرض) مع إفراط في السيولة النقدية (5).

ب- تراجع القدرة الإنتاجية للمنتجين في كلا القطاعيين العام والخاص وتعطل العديد من الطاقات الإنتاجية القائمة وعدم التوجه الجاد نحو إعادتها إلى العمل أسهم وبشكل فاعل في إحداث الخلل ما بين المعروض السلعي والطلب على هذه السلع.

جـ- الاختلالات المالية وتراجع الإيرادات الموازنة العامة يسبب تراجع نمو الإيرادات الضريبية وجمود الهيكل الضريبي ونتيجة لهذا السبب لم تستطع الإيرادات الضريبية من تغطية أوجه النفقات العامة للحكومة الأمر الذي ساهم في وجود عجز في الموازنة العامة في ظل تراجع وتذبذب إيرادات القطاع النفطي، وهذا بدوره رفع من حجم المعروض النقدي مؤثراً بذلك على معدلات التضخم وميلها نحو الارتفاع وبالتالي تأثر أسعار الدينار تجاه العملات الأجنبية لصالح الأخير (1).

وهنالك مجموعة من العوامل الاقتصادية نشأت في ظل الأوضاع التي يمر بها البلد وفي ظل الاحتلال،أسهمت في بناء وتغذية التضخم، وفي مقدمة هذه العوامل هي (6):

- إلغاء الدعم الضمني الذي كانت تتلقاه المؤسسات العامة في تعاملاتها فيما بينها.
- تراجع دور القطاع العام وتلكؤ القطاع الخاص من الدخول في عمليات الاستثمار بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والامنية غير المستقرة، إن انهيار القطاع العام وبشكل مفاجيء وغير مدروس بعد أن كان يقود ولسنوات طويلة العملية الاقتصادية بكل مراجعها ترك اثر واضحاً على حالة عدم استقرار السوق العراقية فضلاً عن عدم وضوح السياسات الاقتصادية الداعية إلى تشجيع القطاع الخاص لكي يحل محله في قيادة العملية الاقتصادية.
- أسهمت الانقطاعات المفاجئة والمستمرة في مصادر الطاقة بأنواعها (الوقود،الكهرباء) وحتى الماء في التأثير على النشاط الاقتصاد بشكل عام وعلى الأسعار المعلنة بشكل خاص وذلك من خلال توقف المعامل عن العمل (معامل الطحين،معامل الأغذية الجاهزة)، ولجوئها إلى الحصول على مصادر الطاقة من الأسواق الموازية بأسعار مضاعفة يعكسها المنتجين على أسعار منتجاتهم النهائية والتي يتحملها المستهلك العراقي.
- ظهور نزعة استهلاكية مبالغ فيها من قبل فئات حققت زيادات في دخولها لا تتناسب مع مساهمتها في الإنتاج.

النتائج والمناقشة

تم اعتماد سنة الأساس عام 2000، لقد طرأت تغيرات وتطورات في أسعار السلع بعد هذا العام ومن الممكن اعتبار سنة 2000 سنة مستقرة نسبياً لما تبعها من تغيرات خصوصاً بعد عام 2003.

أما طريقة احتساب الأرقام القياسية كما يلي (2):

$$\text{الرقم القياسي لسعر أي سلعة} = \frac{\text{الرقم القياسي للسعر في سنة المقارنة}}{\text{الرقم القياسي للسعر في سنة الأساس}} \times 100$$

$$\text{نسبة التغير في السعر لاي سلعة} = \frac{(\text{الرقم القياسي للسعر الحالي} - 1)}{\text{الرقم القياسي للسعر السابق}} \times 100\%$$

الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتماداً على سنة الأساس ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية.

أما احتساب نسبة مساهمة كل سلعة في التضخم بضرب نسبة التغير× الوزن لكل سلعة وتجمع النواتج ونطبق ما يلي:

$$\frac{\text{نسبة التغير} \times \text{الوزن لكل سلعة}}{\text{المجموع}} \times 100$$

1. من ملاحظة (الجدول، 1 و2) يتضح جلياً أن هنالك ارتفاعاً في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لسنة 2008 مقارنة بسنة الأساس وبزيادة مقدارها 564.
2. على مستوى المجاميع الفرعية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك سجلت:

أولا: مجموعة الوقود والإضاءة ارتفاعاً كبيراً في رقمها القياسي وبمقدار 2509.9 وليكون لها تأثيرا كبيراً في وضع التضخم وبمساهمة مقدارها 12.7% وتعزى أسباب ذلك الارتفاع إلى:

1. تزايد الطلب المحلي على الوقود بسبب تزايد استهلاكه مع تراجع حجم المعروض منه في السوق المحلية وعدم كفايته لتغطية الحاجات الاستهلاكية بشكل منتظم ومستمر.

2. وجود العديد من الحلقات الوسطية التي تؤثر على عملية تسويق الوقود ولحين وصوله إلى المستهلك النهائي، وقياس هذه الحلقات بتحميل أسعار الوقود المعلنة بأعباء إضافية مضاعفة.
3. صعوبات نقل المشتقات النفطية المستوردة ما بين المحافظات بسبب تردي الأوضاع الأمنية وتعرض الأنابيب الناقلة للمشتقات النفطية إلى التخريب والتدمير وانعكاس ذلك على تسويق هذه المنتجات محلياً.
4. التعديلات السعرية على أسعار المشتقات النفطية وبدون دراسة وافية لحاجة المستهلك ترك أثارا اجتماعية واقتصادية وخيمة على الأسرة العراقية.
5. التأثير غير المباشر لزيادة استهلاك مادة البنزين والكاز في المولدات عموماً التي تمتلكها العوائل العراقية والنشاط الخاص مما ولد ضغطاً إضافيا للطلب على هذه المشتقات وارتفاع أسعارها في السوق الموازية.
6. تهريب المشتقات النفطية إلى خارج العراق بسبب فارق السعر.
7. اتساع الطلب المشتق على المنتجات النفطية بهدف تامين حصول العائلة العراقية على الطاقة الكهربائية من خلال اللجوء إلى استخدام المولدات في المنازل أو المناطق السكنية بسبب الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي في عموم محافظات القطر واشتداد حرارة الجو صيفاً وترك كثير من أصحاب المولدات عملهم بسبب ارتفاع أسعار الوقود أسهمت بشكل كبير في زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعار المشتقات في السوق الموازية.

إن هذه العوامل مجتمعة زادت من معاناة المواطن العراقي وأثرت بشكل كبير على سلم استهلاك العائلة العراقية من السلع والخدمات والاستغناء عن بعضها بسبب النقص الحاصل في دخلها نتيجة ارتفاع الأسعار.

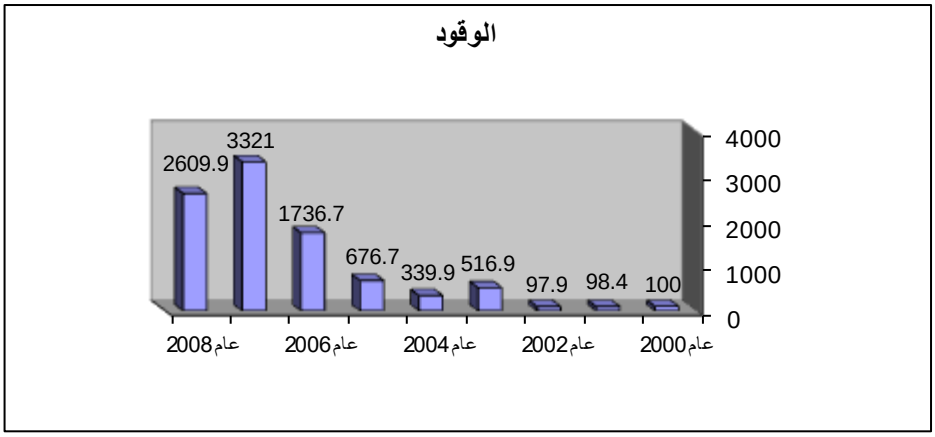

* **شكل (1):** أسعار الوقود للسنوات (2000–2008).

* **المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1).

ثانياً : الإيجارات:

سجلت الإيجارات ارتفاعاً في رقمها القياسي في عام 2008 قياسياً إلى عام 2000 وبمقدار 1665.3% وكان في ابرز نتائج هذه الزيادة السعرية هد ارتفاع نسب مساهمتها في التضخم 46.2% لتمثل المرتبة الأولى مقارنة بنسب مساهمة بقية المجاميع ومن أهم أسباب هذا الارتفاع بالأسعار.

1. اشتداد الطلب على العقارات السكنية والتجارية بسبب نزوح العديد من العوائل من بعض المدن والقصبات إلى داخل المدن الكبيرة وعودة إعداد المهجرين من خارج القطر.
2. تراجع حركة ونشاط التيار من الدور السكنية والمحلات التجارية بسبب عدم تشجيع أو توجه القطاع الخاص لإقامة هذه المشاريع لانخفاض العائد المادي منها فضلاً عن ابتعاد القطاع العام عن إقامة المجمعات السكنية بسبب السياسية الإسكانية التي اعتمدت لسنوات طويلة أسهمت بشكل أو بأخر في تراجع نشاط القطاع العام في هذا المجال.
3. ارتفاع تكاليف البناء والتعمير وبشكل خاص أسعار المواد الإنشائية (الحديد، الطابوق، والرمل ...الخ) فضلاً عن ارتفاع أجور العملة.
4. توقف المصرف العقاري عن إقراض المواطنين.
5. زيادة الدخول وانتعاش التجارة وتوجه التجار نحو إيجار البيوت كمخازن للمواد المستوردة.
6. إطلاق القوانين التي تجيز لصاحب العقار زيادة الإيجارات السنوية.

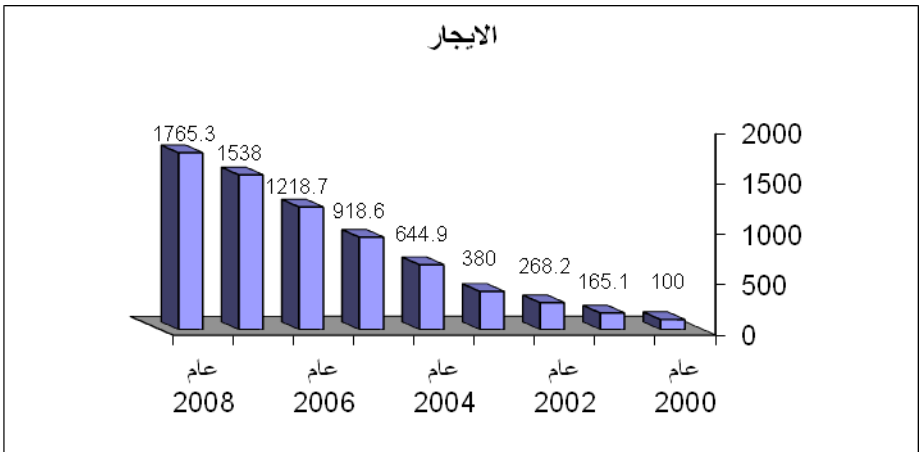

* **شكل (2):** أسعار الايجارات للستنوات (2000-2008).

* **المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على (الجدول، 1).

ثالثاً : أسعار المواد الغذائية:

وتضم مجموعه السلع الغذائية المتنوعة التي يتم تسويقها من قبل القطاع الخاص وتدخل ضمن السلع الغذائية للعائلة العراقية تميزت حركة أسعار هذه المواد نحو الزيادة ما بين الأعوام 2000-2008 كما يتضح من (الجدول، 1)، وكان من نتائج هذه الزيادة في الأسعار ارتفاع نسب مساهمتها في التضخم بمقدار 30.5 تمثل المرتبة الثانية بعد الإيجار ومن أهم أسباب هذا الارتفاع قي الأسعار للمواد الغذائية ما يلي:

1. وجود زيادة في الطلب المحلي نتيجة انخفاض درجة الإشباع من تلك المواد وبالتالي نجد المستهلك وبسبب ارتفاع دخله اتجه نحو تغطية احتياجاته من هذه المواد من السوق مما زاد من الضغط على الأسعار المعلنة باتجاه زيادتها.
2. ارتفاع أجور النقل من الموانئ البحرية والمناطق الكمركية على الحدود البرية إلى الأسواق داخل المدن وتحمل المواد الغذائية بقية السلع المستوردة أعباء الضغوط التضخمية الناشئة عن ارتفاع التكاليف.
3. ضعف الطاقة الخزنية لدى المستوردين لهذه المواد وتحملها أعباء خزن إضافية في أماكن غير نظامية كالبيوت والمحال التجارية.
4. تلكؤ عملية توزيع مواد البطاقة التموينية وصعوبة إيصالها إلى المواطن مما يولد ضغطاً مضاعفاً على أسعار المواد المعروضة في السوق المحلية باتجاه ارتفاعها.

5. ارتفاع أجور النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود فضلاً عن الزيادة السعرية الحاصلة في أجور النقل ما بين المحافظات وداخلها بسبب المخاطر التي يتعرض لها الناقل.
6. لأسعار الصرف أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي كونها الاداة التي تربط مجمل النشاط الاقتصادي بالاقتصاد المحلي والعالمي وبالتالي فهي من العوامل المهمة التي تفسر التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار السائدة للمواد الغذائية في السوق المحلية.

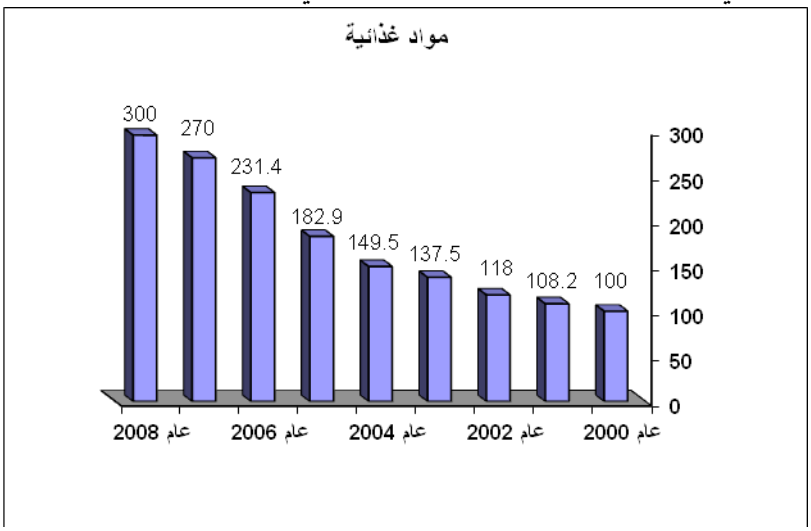

* **شكل (3):** اسعار المواد الغذائية للسنوات (2000-2008).
* **المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على (الجدول، 1).

رابعاً : أسعار النقل والمواصلات:

سجلت أسعار النقل والمواصلات معدلات زيادة خلال مدة البحث وبلغت الزيادة ما بين عامي 2000-2008 554.2 وهذه الزيادة السعرية في التضخم بنسبة 6.6% وتعود أسباب هذه الزيادة في أسعار النقل إلى:

1. الشحة في المعروض من مادة الوقود بسبب تعرض صناعة النفط ومشتقاته لأعمال التخريب .
2. الصعوبة في نقل المشتقات النفطية ما بين المحافظات بسبب سوء الأحوال الأمنية وانعكاسات ذلك على حجم العروض منها محلياً في سوق المحروقات وبالتالي المساهمة في ارتفاع أسعار السلع المعروضة في السوق المحلية.
3. ظهور فئة المضاربين والمسوقين لمادة الوقود في السوق الموازية خارج محطات الوقود وفرضهم لأسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار الرسمية.

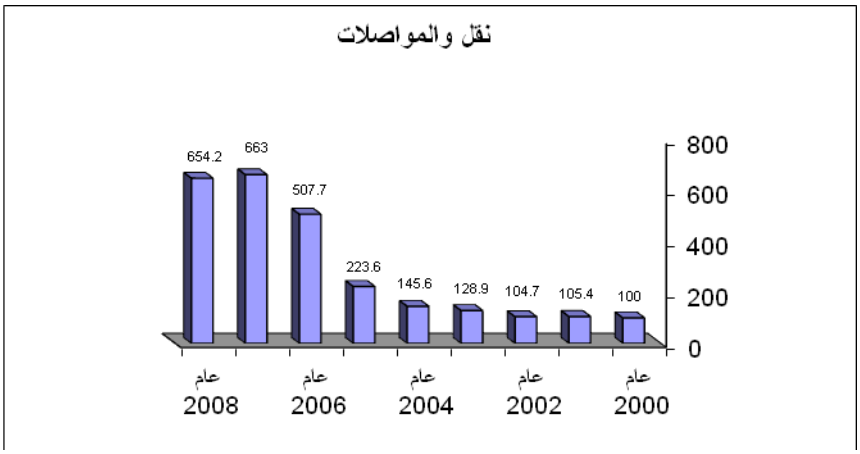

* **شكل (4):** أسعار النقل والمواصلات للسنوات (2000-2008).

* **المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على (جدول، 1).

خامساً : الخدمات الطبية:

سجل الرقم القياسي لهذه المجموعة زيادة خلال الفترة من 2000-2008 حيث بلغ 151.3 وبنسبة 1.5% هذه الزيادة السعرية أسهمت في زيادة التضخم بنسبة 0.5% مقارنة بعام 2000 ويعود السبب إلى ما يلي:

1. ارتفاع بدلات إيجارات العيادات الطبية وأجور الحصول على الكهرباء من القطاع الخاص (المولدات).
2. زيادة أسعار المستلزمات الطبية والأدوية وأجور العاملين في الحقل الطبي في القطاع الخاص .
3. زيادة توجه المواطنين نحو مراجعة المستشفيات الأهلية للحصول على العلاج بدلاً من المستشفيات الحكومية وذلك بسبب تدني مستوى الخدمات الطبية في الأخيرة.

أسعار صرف الدولار الأمريكي خلال مدة البحث (2):

يمكن القول بان أسعار الصرف في السوق الموازية قد تميزت بالثبات خلال عام 2008 حيث كانت أسعار صرف الدولار 2000 دينار للدولار الواحد في عام2000، وعند مقارنه أسعار عام 2008 مع أسعار صرف عام 2000 يلاحظ انخفاض المعدل العام لسعر الصرف إلى 1118 دينار/دولار وبنسبة تغيير مقدارها -44% عما كانت عليه في عام 2000 وكان للسياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي اثر كبير في ذلك فضلاً إلى العوامل آلاتية:

1. نجاح الجهات العراقية في إطلاق الأرصدة العراقية في الخارج .

2. مواجهة سياسة الإنفاق الحكومي بسياسة نقدية تحد من تنامي هذا الإنفاق.
3. رفع الحضر الاقتصادي وتدفق العملة الأجنبية (الدولار) لقاء النفط المصدر.
4. شطب قسم من الديون الخارجية للعراق .
5. الإصلاحات الاقتصادية التي بدء اعتمادها في الاقتصاد العراقي.
6. تحسن ميزان المدفوعات العراقي وزيادة حصيلة الاحتياط العراقي من العملة الأجنبية.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الأسعار:

شهد الاقتصاد العراقي ومن عقد الثمانينات ولحد ألان موجة تضخمية حادة ومستمرة وقد تعمقت خلال عقد التسعينات ابان الحصار الاقتصادي المفروض على البلد، الأمر الذي تبلور في اندفاع أسعار كثير من السلع والخدمات نحو الزيادة المستمرة وعدم الاستقرار، حتى بات القول إن التضخم قد غدا ألان مناخاً عاماً تتحرك فيه مختلف الوحدات الاقتصادية والاجتماعية، حيث اخذ ينظر إلى ارتفاع الأسعار احد العوامل الرئيسة التي تحكم القرارات الاستهلاكية والادخارية والإنتاجية والاستشارية لهذه الوحدات.

وعموماً وعلى الرغم من الجهود التي تبذل ألان للحد من تنامي هذا التضخم والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في ظل سياسات الإصلاح والتكييف، لا يزال التضخم في إفراز أثاره المعروفة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية سنركز على تناول أثاره على توزيع ذوي الدخل الثابت والمحدود أولا وعلى قيمة العملة المحلية ثانياً فضلاً عن تناول أثار ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ثالثاً وكما يلي:

1. التأثير على ذوي الدخل الثابت:

احد أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن استمرار ارتفاع الأسعار تدهور قيمة الدخول التي يحصل عليها أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة والتي ترتبت عليها أثار سلبية اقتصادية واجتماعية أهمها:

أ- تدهور مستوى معيشة العاملين لدى الدولة من أصحاب الدخول الثابتة والمرتبات المحدودة وأصحاب الإعانات الاجتماعية وقد اتخذ هذا التدهور عدة مظاهر من بينها إن مكونات السلع والخدمات الحقيقية التي يعتمد عليها استهلاك ذوي الدخول الثابتة قد طرأ عليها نقص حقيقي وتغير واضح في تركيبها وقد انعكس ذلك في ميلهم نحو خفض الكميات المستهلكة من بعض السلع والخدمات كذلك تسهم الزيادة في الأسعار في إحداث تغير على تركيبة السلع المستهلكة إذ يتم تحول المستهلكين إلى زيادة واستهلاكهم من السلع الرخيصة والأقل في قيمتها الغذائية

كما تؤثر الأسعار المرتفعة على إضعاف درجة إشباع المواطن من السلع والخدمات الأساسية الأخرى كالعلاج والملابس والنقل .. الخ ولدى الرجوع إلى (الجدول، 2) يلاحظ إن مجموعة الإيجار التي ارتفعت أسعارها بنسبة 46.2% قد أضافت أعباء أخرى على ذوي الدخل الثابت في ظل اشتداد أزمة السكن في العراق.

ب- تزايد أهمية الاستمرار في دعم مواد البطاقة التموينية التي تغطي شريحة واسعة من المواطنين بما فيهم أصحاب الدخل الثابت والمحدود وبكل فئاتهم، حيث أصبح تقديم الدعم احد اشكال إعادة توزيع الدخل كون الدعم يعتبر الضمان لتوفير هذه السلع بأسعار ملائمة لهذه الفئات التي تتعرض لضغط ارتفاع الأسعار.

جـ- استمرار التضخم يسهم في إلحاق الأذى بذوي الدخل الثابت من خلال لجوء هذه الفئة إلى بيع أصولهم الثابتة لتعويض الفارق الناجم عن استمرار ارتفاع الأسعار والمحافظة على مستوى معيشتهم .

2. إضعاف قيمة العملة الوطنية:

بسبب الارتفاع المستمر لأسعار اغلب السلع الاستهلاكية ورغم الثبات النسبي لسعر الصرف للدولار مقابل الدينار العراقي خلال السنوات الأخيرة من البحث 2007-2008 لكن يلاحظ إن قيمة العملة الوطنية لاتزال ضعيفة أمام موجة الضغط التضخمي الناتجة عن ارتفاع التكاليف بما فيها الأجور وكلف المستلزمات السلعية والخدمية الداخلة في استيراد أو تصنيع المواد المعروضة في السوق المحلية وهذا ناتج بدوره عن وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني أوجده الجمود وعدم المرونة في الجهاز الإنتاجي.

3. ارتفاع أسعار المشتقات النفطية:

لوحظ من خلال البحث إن أسعار المشتقات النفطية سجلت ارتفاعاً قدره 2509.9% قياساً إلى عام 2000 هذه الزيادة تركت أثارا سلبية وايجابية في آن واحد. الجانب الايجابي في تحقيق عوائد مالية كبيرة للموازنة العامة من المستهلكين لهذه المادة عموماً.

وبهذه الخطوة اقتربت أسعار المشتقات النفطية قليلاً من أسعارها السائدة في الأسواق المحلية لدول الجوار، فضلاً عن تقليل فجوة التشوهات السعرية التي تعاني منها هذه السلعة بسبب تمتعها بالدعم الحكومي.

أما الجوانب السلبية فيمكن الإشارة إلى أن أثار هذه الزيادة في أسعار المشتقات النفطية قد ألقت بظلالها على بقية القطاعات كمدخلات في عملية الإنتاج النهائي والوسيط للعديد من الأنشطة الاقتصادية مما امتدت أثارها إلى العائلة العراقية وكما يلي:

أ- استبعاد أو تقليل استهلاك العديد من العوائل التي تعيش دون مورد مالي بسبب عدم قدرتها على تغطية الزيادة السعرية الناتجة عن الارتفاع المستمر في أسعار المشتقات النفطية.

ب- تحميل العوائل العراقية من ذوي الدخل الثابت أعباء مالية إضافية تختلف من عائلة إلى أخرى بحسب استهلاكها من هذه المشتقات وحسب تطورها الاجتماعي والاقتصادي فبعد أن ارتفعت أسعار الوقود بنسبة تغير قدره 2509.9% قياساً إلى عام 2000 أضافت هذه الزيادة أعباء إضافية أثقلت كاهل المستهلك ذوي الدخل الثابت والمحدود.

جـ- تأثير الزيادة السعرية في أسعار المشتقات النفطية غير المباشر على حجم استهلاك العائلة وأوجه إنفاقها بشكل عام وذلك من خلال تأثير أسعار بقية المجاميع الرئيسية المكونة لسلة استهلاك العائلة وبهذه الزيادة لجئت العائلة العراقية إلى إعادة ترتيب اولوياتها الاستهلاكية من مختلف السلع والخدمات بالشكل الذي يضمن بقائها واستمرارها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فأسعار الإيجارات وأسعار المواد الغذائية والنقل والمواصلات تأثرت بشكل مباشر بهذه الزيادة.

الاستنتاجات

1. تبين من خلال البحث إن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة التضخم التي تعرف في علم الاقتصاد بالتضخم الجامح، لاسيما بعد عام 2003.
2. خضعت الأسعار السائدة في السوق المحلية إلى العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، أسهمت في عدم استقرارها واستقرار الأسواق المحلية، وفي مقدمة هذه الأسباب تردي الأوضاع الأمنية وتفاقم أزمة الوقود وارتفاع أجور النقل فضلاً عن العوامل الأخرى وفي مقدمتها التوقعات الاقتصادية التشاؤمية السائدة لدى عموم المواطنين كانعكاس للحالة الناتجة عن الأسباب غير الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد العراقي.
3. ونتيجة لذلك لم تشهد الأسعار في عموم محافظات القطر ثباتاً بل اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار باستثناء سعر صرف الدولار الذي شهد ثباتاً نسبياً نتيجة لسياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي.
4. على الرغم من حصول انخفاضات في أسعار العديد من المواد الغذائية وتحسن القدرة الشرائية لا يزال المستهلك يتحمل أعباء الزيادة في الأسعار، كما أشارت (الجداول، 1 و2).

5. احتلت التغيرات في أسعار الوقود والإيجارات والنقل والمواد الغذائية المراتب الأولى في نسبة التأثير في التضخم السائد في السوق المحلية خلال مدة البحث.
6. ارتفاع نسب مساهمة المواد الغذائية في تأثيرها على التضخم تعني إن المواطن لا يزال يخصص نسب كبيرة من دخله الشهري للحصول على هذه المواد على حساب إشباع حاجاته من المواد الأخرى.
7. التعديلات الحاصلة في أسعار المشتقات النفطية أثرت بشكل سلبي على المستهلك العراقي حيث إن أثار هذه الزيادة في الأسعار انتقلت إلى بقية القطاعات مما أدى إلى تقليل استهلاك العائلة من مختلف المواد والتي تعيش دون مستوى خط الفقر بسب عدم قدرتها على تغطية الزيادة السعرية الناتجة عن الارتفاع المستمر في أسعار المشتقات النفطية لمحدودية دخلها.
8. تراجع تأثير أسعار صرف الدولار على المستوى العام للأسعار بسبب:

* السياسة النقدية للدولة من خلال تدخل البنك المركزي العراقي بالعمل على استقرار سعر الصرف وتدخله في سوق بيع العملة من خلال المزادات التي يجريها أسبوعيا.
* الظروف الأمنية وتأثيرها على الجانب الاقتصادي وتفش الفساد الإداري في كثير من المجالات جعل المشكلة لها بعدين **البعد الأول**: هو خلق التردد لدى الكثير من التجار في الاتجار في السلع والبضائع في السوق المحلية.

والبعد الثاني: التأثير السلبي على حجم المعروض السلعي في الأسواق المحلية بسبب نقل هذه السلع إلى محلات البيع المباشر.

التوصيات

1. معالجة الخلل في هيكل الاقتصاد العراقي والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية .
2. بناء القدرات الذاتية لمؤسسات الدول لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.
3. العمل على الحد من ظاهرة البطالة من خلال رفع درجة الاستثمار.
4. تطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وما يتعلق من فروع وأنشطة مرتبطة يهما واستخدام التكنولوجيا المتطورة والذي يمكن أن يساعد في خلق فرص العمل مع إعطاء دور اكبر للنشاط الخاص في عملية التنمية.
5. إقامة المجمعات السكنية وزج القطاع الخاص لإقامة هذه المشاريع وتسهيل عملية الإقراض في المصرف العقاري ودعم المواد الأولية للبناء والأعمار وخاصة المواد الإنشائية.
6. العمل على تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسهيل الحصول عليها من قبل الفلاح من اجل النهوض بالواقع الزراعي في البلد.

***جدول (1):** الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة من 2000-2008.

السنة	مواد غذائية	دخان وكحوليات	أقمشة وملابس	سلع منزلية	وقود وإضاءة	نقل والمواصلات	خدمات طبية	سلع منزلية	الإيجار	الرقم القياسي العام	نسب التغير السنوي
2000	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	-
2001	108.2	94.4	104.5	103.8	98.4	105.4	110.6	100.8	165.1	116.4	16.4
2002	118	97.2	108	106.3	97.9	104.7	121	108.3	268.2	138.9	19.3
2003	138.5	84.5	112.8	107.9	516.9	128.9	119.2	121.8	380	185.5	33.5
2004	149.5	67.4	108.6	107.4	339.9	145.6	157.1	147.7	644.9	235.6	27
2005	182.9	67.8	118.9	118.2	676.7	223.6	168.8	184.3	918.6	322.6	36.9
2006	231.4	77.8	142.3	134.8	1736.7	507.7	196.3	241.7	1218.7	476.1	47.6
2007	270	83	157	146	3321	663	223	320	1538	647	36
2008	300	90.8	161.5	156.3	2609.9	654.2	251.3	351.4	1765.3	664	2.6
الأوزان	63.2	3.5	9.7	3.1	2.1	4.9	1.5	0.5	11.5	100	

*** المصدر : (3).**

* **جدول رقم (2):** نسبة مساهمة التغير في أسعار المجاميع السلعية في التضخم للفترة من 2000–2008.

نسب التغير السنوي 2000 / 2008		الأوزان	نسبة المساهمة في التضخم
مواد غذائية	200	63.2	30.5
كحوليات	9.2–	3.5	0.08
أقمشة	61.5	9.7	1.4
أثاث	56.3	3.1	0.42
وقود	2509.9	2.1	12.7
نقل	554.2	4.9	6.6
خدمات طبية	151.3	1.5	0.5
سلع منزلية	251.4	0.5	0.3
الإيجار	1665.3	11.5	46.2
الرقم القياسي العام	564		

* **المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (1).

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية2003.
2. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. (1984). الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة أثاره وسبل معالجتها.
3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي، قسم الأسعار. (2004). التقرير السنوي لحركة الأسعار في السوق المحلية.
4. وزارة التخطيط، دائرة التخطيط المركزي، قسم الأسعار. (2008). التقرير الشهري لحركة الأسعار والتضخم في الاقتصاد العراقي.
5. وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي، قسم الأسعار. (2005). حركة الأسعار ومستوى التضخم في الاقتصاد العراقي.
6. وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي، تطور الاقتصاد العراقي في خلال عام 2005، برنامج الاستثمار الحكومي.
7. وزارة التخطيط، دائرة التخطيط المركزي، قسم الأسعار. (2007). خلاصة تقرير التضخم وحركة الأسعار في الاقتصاد العراقي.
8. سام ولسن. (2006). علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون.

An Analytical Economic study for the Index numbers of consumption goods In Iraq (2000-2008)

Siham Kamel Mohamed
Center fro market research and consumer protection
University of Baghdad

Abstract

Iraqi economy suffers since a long time from the continuous increasing in the public price level. This increasing covers most types of goods and services and leave its negative impacts on the total economic activity.

The research depended on the standard number for consumer prices for the year 2000 as the most important static's tools used in inflation measurement.

Research period 2000–2008 was characterized by big increasing in prices of some main goods groups that enter in index numbers a counting for the year 2008, and the most important one is fuel which reached 2509,9% and the rent 1665,3%, transportation 554,2% to form a contribution in inflation rate 12,7, 46,2 and, 6,6% respectively the study showed the social cones quinces of pnice increase or people of low or fixed in come from the continuous price increasing especially on the people whom have limited or steady income.